مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٩/١٣

■ تقرير مجلس الشورى :

اجراءات حماية الوحدة الوطنية تتفق تماما مع أحكام الدستور

اكد مجلس الشورى فى التقرير الذى اعده عن قضية الوحدة الوطنية ، ان كل الاجراءات التى اتخذها الرئيس السادات ، جاءت متفقة تماما مع حكم المادة ٧٤ من الدستور ، ومتحصنة ضد اى مطعن عليها .. كما أن رئيس الجمهورية فى اتخاذه لهذه الاجراءات لم يكن مستخدما لحقه الدستورى فحسب وانما كان ينفذ ايضا مسئوليته الدستورية .

واكد المجلس أن الاجراءات التى اتخذت ضد بعض الاشخاص الذين يدعون انهم من المعارضة ، لم يكن الهدف منها المعارضة فى حد ذاتها ، التى هى جزء لا يتجزأ من الديمقراطية ، كما أن المساس بالمعارضة يعد مساسا بالديمقراطية ذاتها .. وانما كان الهدف من هذه الاجراءات المتآمرين ضد الشعب .

وقال المجلس ان الدليل على ذلك هو أن أصوات المعارضين الذين توخوا الموضوعية فى معارضتهم — داخل البلاد وخارجها — لم يتخذ حيالهم أى اجراء ، ولم تجر مساءلتهم ، لانهم رغم عنف حملاتهم لم يسهموا فى اشعال نار الفتنة ، ولم يفرقوا فى حملات الاكاذيب وترويج الشائعات . كما أن احزاب المعارضة لاتزال تمارس نشاطها رغم تجاوزاتها التى تتعارض مع الديمقراطية .

■ مجلس الشورى يؤكد فى تقريره عن الوحدة الوطنية :

التحفظ على بعض الذين يدعون المعارضة كان هدفه المتآمرين ضد الشعب
أحزاب المعارضة لاتزال تمارس نشاطها رغم تجاوزاتها للديمقراطية

اكد مجلس الشورى امس ان ماتخذ من اجراءات تجاه بعض الاشخاص الذين يدعون انهم من المعارضة ، لم يكن الهدف منها المعارضة فى حد ذاتها وانما كان الهدف هو المتآمرين ضد مصالح الشعب .. والدليل على ذلك ان اصوات المعارضين الذين توخوا الموضوعية فى معارضتهم لم تتخذ ضدهم اية اجراءات .. كما ان احزاب المعارضة لاتزال تمارس نشاطها رغم تجاوزاتها التى تتعارض مع الديمقراطية

واقترح المجلس انشاء جهاز قومى لرعاية المغتربين من أبناء مصر العاملين فى الخارج ؛ لاتاحة الفرصة أمامهم جميعا — مسلمين ومسيحيين — ليكونوا سفراء لمصر فى الخارج بلا تعصب أو تحزب .

وكان مجلس الشورى قد بدأ اجتماعه امس برئاسة الدكتور صبحى عبد الحكيم حيث استمع من الدكتور شفيق بلبع وكيل المجلس الى تقرير اللجنة الخاصة لمجلس الشورى عن قضية الوحدة الوطنية فى ضوء بيان السيد رئيس الجمهورية الذى القاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى .

وقد اكد التقرير على ان كل الاجراءات التى اتخذها السيد الرئيس قد جاءت متفقة تماما مع حكم المادة — ٧٤ — من الدستور متحصنة من اى مطعن عليها ، كما ان رئيس الجمهورية لم يكن مستعملا لحقه الدستورى فحسب وانما كان ايضا موفيا بمسئوليته الدستورية . وان اى عمل او تصرف من جانب اى فرد او مؤسسة فى المجتمع يعكر الصفو العام أو يشعل نيران الفتنة او ينشر الاكاذيب والشائعات التى تذكى نيرانها يتعين التصدى له بكافة الطرق الشرعية ؛ لافرق فى ذلك بين سلطة واخرى من سلطات الدولة لانه والحالة هذه يتعارض مع النظام العام للمجتمع الذى يجب الحفاظ عليه والتمسك به .

وانطلاقا من تلك المسلمات ؛ فان اللجنة تلحظ أن ما اتخذ من اجراءات تجاه بعض الاشخاص الذين يدعون انهم من المعارضة لم يكن الهدف منها المعارضة فى حد ذاتها التى هى جزء لا يتجزأ من الديمقراطية ؛ كما وان المساس بالمعارضة يعد مساسا بالديمقراطية ذاتها ؛ **وانما استهدفت هذه الاجراءات المتآمرين ضد مصالح الشعب** ؛ بدليل أن اصوات المعارضين الذين توخوا الموضوعية فى معارضتهم فى داخل البلاد وخارجها لم يتخذ حيالهم اى اجراء ولم تجر مساءلتهم لانهم رغم عنف حملاتهم لم يتسببوا فى اشعال نار الفتنة ولم يغرقوا فى حملات الاكاذيب وترويج الشائعات .

كما ان المعارضة لاتزال تمارس نشاطها رغم تجاوزاتها التى تتعارض مع الديمقراطية .

كما تسجل اللجنة فى تقريرها على ان كل ماتم من اجراءات تحفظ على بعض الاشخاص انما تمت فى حدود سيادة القانون التى حرص الدستور على تاكيدها . وبناء على ذلك يكون السند الشرعى والقانونى فى اعتبار

البابا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية هو القرار الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان من المسلمات القانونية أن القانون لايلغى الا بقانون من درجته على الاقل ، ولما كان القرار الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ صورة من صور القانون فانه من الممكن أن يلغى بقرار جمهورى ، وهو من ذات درجته لا حق عليه .

ومن ثم فاذا ما أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارا جمهوريا بالغاء قرار سابق — وهذا حقه الدستورى — فانه يترتب على ذلك سقوط كافة الاثار التى ترتبت على القرار الملغى لانه صادر ممن يملكه .

وانطلاقا من مسئولياتنا الوطنية نؤكد ان الاجراءات التى تمت فى الخامس من هذا الشهر لم تكن تستهدف المسجد او الكنيسة بل كانت ضد استغلال المسجد والكنيسة استغلالا سيئا ضارا بحاضر الشعب وبمستقبله.

وعلى ذلك فقد اكد التقرير على ضرورة تنفيذ عدد من الاقتراحات فى مجال اصلاح الدعوة والدعاة والتربية والتعليم ، والاسرة والمدرسة والشباب والاعلام . وفى مقدمة هذه المقترحات المطالبة برفع المعاناة عن رجال الدعوة وبذل الحوافز المجزية والمغرية ليقبلوا على هذه المهمة الشاقة . ثم اختيار الدعاة بعد امتحان خاص وليس بتوزيعهم من طريق القوى العاملة .. وما يقال من الدعوة الاسلامية ينطبق على الدعوة المسيحية من حيث الاحترام المتبادل الواجب بين الاديان السماوية .

كما أوصى التقرير بضرورة جعل التعليم يركز على تحقيق أهداف تعميق مقومات التمسك بالدين والانتماء الاسرى والاعتزاز بالوطن والوحدة الوطنية .

● **وانشاء جهاز قومى لرعاية جميع ابناء مصر العاملين فى الخارج والمهاجرين منهم** ويختص هذا الجهاز بوضع وتنفيذ خطة قومية تهدف الى دعم الصلة بين هؤلاء العاملين والمهاجرين فى الخارج وبعضهم البعض من ناحية وبينهم وبين وطنهم مصر من ناحية اخرى .

● **والاكثار من ارسال الوفود المصرية الرسمية والشعبية لزيارة مناطق تجمعات المصريين بالخارج وعقد المؤتمرات لهم .**

● **وتنظيم اجتماع سنوى بمصر للمغتربين للتعرف الدائم على مشاكل الوطن وعلى دور المغتربين فى المساعدة الدائمة لحل هذه المشاكل .**

ثم دارت مناقشة بعد تلاوة التقرير تحدث فى بدايتها **المستشار حلمى عبد الاخر وزير شئون مجلس الشعب** فقال : ان الحكومة سوف تضع نصب أعينها كل التوصيات التى جاءت فى هذا التقرير لانها توصيات قيمة ستساعد السفينة المصرية على أن تصل الى بر الامان ان شاء الله .

وقال : ان العناصر التى حركت الفتنة لا تنتمى أبدا الى الاسلام أو المسيحية . لقد اراد الله لمصر خيرا فقيض لها الرجل المؤمن الرئيس السادات يقضى على هذه الفتنة . لقد شاهدت بنفسى فى المحافظات الشعب من مسلمين ومسيحيين يهتفون فى صوت واحد : نعم للوحدة الوطنية . ولا للفتنة ودعاتها .

وقال **حمدى هاشور** : لقد جاءت ارادة الشعب المصرى مؤكدة فى نتيجة الاستفتاء انها ترفض الفتنة وتدعم وتؤيد الوحدة الوطنية . ان الفتنة الطائفية من اخطر ما واجهته مصر . وليس فى مصر من يقبل ان تتحول الامة الى ايران اخرى .

وقال **رياض معوض** (حزب الاحرار) ان ما حدث من فتنة كان أمرا سياسيا بالدرجة الاولى بغرض مناهضة الحكم. فالاصل فى المعارضة ان تقدم الحلول البديلة لمشكلات المجتمع .

وقال **دكتور وجيه شندى** : نحن نعيش مرحلة من اخطر المراحل القومية، وما حدث من فتنة كان يمكن ان يؤثر بشكل بالغ على حاضر ومستقبل هذه الامة التى يضرب بها المثل فى الامن والاستقرار .

وقال **طلعت يونان** : لقد بدأت الفتنة حينما شعر اقباط مصر ان لهم قيادة مستقلة عن قيادة الدولة ، وهذا امر يجب علاجه بالحسم والردع خصوصا وان الاستفتاء اكد اننا شعب واحد. واقول بحق ان البابا الذى ذهب كان اكبر كارثة حلت بالمسيحيين فى مصر، لانه طالما كان يحرض الكهنة على التظاهر ضد حاكم الدولة ، وهذا اسلوب لم تدع اليه المسيحية ابدا . وان الاقباط لا يقبلون ان تكون الكنيسة قيادتهم ، بل ان الكنيسة للعبادة . ونحن مسيحيو مصر نقف خلف قائدنا المؤمن وزعيمنا الملهم الرئيس السادات .

وقال **مجدد مراد السبطاس** (حزب الاحرار) : لم يحدث ابدا منذ ١٤ قرنا ان اختلف المصريون سواء من يعتنق الاسلام او المسيحية . الكل عاش فى احضان النيل ، يشرب من مائه . وما حدث ليس فتنة بل هى اجماع حاقد من فئة ضالة لضرب نظام الحكم والاطاحة به .

وقال **نظمى بطرس** : لا اريد ان اسمى ما حدث فتنة طائفية ، بل هى فتنة جاهلية . ولقد شاهدت بالامس ما أزاح هذه الغمة عن نفسى ، فقد خرج الشيخ والقسيس معا ليقولوا فى صوت واحد : نعم نحن نسير وراءك يا سادات .

واقترح **صلاح الدين الرفاعى** ان يعلن مجلس الشورى انه لا عودة للاجراءات الاستثنائية ، بل انما اتخذ لحماية الوحدة الوطنية هو تعميق للمسيرة الديمقراطية .

وقال **مامون مشالى** : اننى احمل مسئولية الفتنة الطائفية للبابا شنودة وجماعة الاخوان المسلمين ، فقد استطاع كل جانب ان يشحذ عقول الشباب لديه بافكار مسمومة تؤثر على سلامة الوحدة الوطنية وهذا امر يجب وضع حلول حاسمة له .

ويستانف المجلس اجتماعه صباح اليوم . □

عبد الجواد على